قصة انهيار آل مبارك

الفصل الأول

بعض أهم الأحداث في مصر قبيل الثورة

obeikan.com

١- فتح «حنفية» الفساد على مصراعيها

الصناديق الخاصة:

الفساد في مصر قبل الثورة لا يمكن حصره، وعند الدخول لدهاليز هذا الفساد، لا يمكن لعقل شخص متحضر أو محترم أن يستوعب هذا الكم من الفساد، فقد بلغ ذروته، مما يستحيل معه صعود مصر لدائرة الدول المتحضرة، فقد استشرى الفساد في كل منابع الحياة في مصر، مثل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية والحكومية والأخلاقية أيضاً، ويصعب على أي هيئة حصر حالات الفساد في مصر. وسنذكر نبذة مختصرة عن الصناديق الخاصة باعتبارها أحد أهم حالات الفساد، والتي لم يكن المصريون يعلمون بها، ولكن بعد الثورة زاد صيت هذه الصناديق.

بدأت فكرة إنشاء الصناديق الخاصة بموجب القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ الذي يسمح لرئيس الدولة بإتاحة الإمكانية للوزارات وبعض الهيئات والمحافظات بإنشاء صناديق خاصة يتم من خلالها : تحصيل الرسوم والموارد من الأشخاص المتعامل معهم و الإنفاق من هذه الصناديق بمعرفة الوزير أو المحافظ أو رئيس الهيئة المختص .

وحسب إحصائية الجهاز المركزي للمحاسبات عام ٢٠٠٩، فيوجد بتلك الصناديق ١.٣ تريليون جنيه مصري، وهذا معناه أن هذا المبلغ يمكن استغلاله في:

١- ميزانية مصر لمدة عامين.

٢- تسديد ديون مصر ٣٤مليار دولار، يعني ٢٠٥ مليون جنيه.

٣- تسديد عجز الموازنة ١٤٤ مليار جنيه.

وتقدر عدد الصناديق الخاصة في مصر حوالي ٦٣٦١ صندوق وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للمحاسبات،وإجمالي مافي هذه الصناديق ١٠٠ مليار جنيه وفقاً لآخر تصريحات السيد وزير المالية المصري د. ممتاز السعيد .. في حين أن كانت هناك تصريحات أخرى تفيد أن هذه الصناديق تحتوى على أكثر من تريليون جنيه، وهذا هو الرأي الغالب، وهذا هو المعتاد من جانب الحكومات المصرية المتعاقبة من حيث عدم الشفافية والكذب والتضليل الدائمين على الشعب المصري.

ومن الملاحظ : أن قانون إصدار وإنشاء الصناديق الخاصة لم يحدد آليات الصرف أو قواعد الصرف ..

في بداية التسعينات .. تم تأسيس صندوق خاص لدفع مرتبات كبار المصرفيين في البنوك المصرية بحجة أن القانون يحدد الحد الأقصى لراتب رئيس مجلس الإدارة بمبلغ لا يتجاوز ٢٠٠٠ جنيه شهرياً و هذا الصندوق يتم تمويله من أموال المعونة الخارجية ووفقاً لنظام تأسيسه فهو لا يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات

أمثلة لحصيلة الصناديق الخاصة:

- تذكرة مواقف السيارات العامة التابعة لمحي والمحليات.
- تذكرة زيارة مريض في أي مستشفي حكومي.
- تعريفة سيارات السرفيس (الكارتة).

صناديق النذور بالمساجد الشهيرة تعتبر من الصناديق الخاصة التي يتم توزيع ما بها من أموال على إمام المسجد وخادم المسجد ووزارة الأوقاف دون وجود آليات وضوابط لضم موارد هذه الصناديق إلى وزارة الأوقاف.

المصاريف الإدارية والدمغات مثل المصاريف التي تدفع للحصول على بطاقة رقم قومي، ورخص قيادة السيارات، ورخص البناء، ورخص المحلات التجارية والشركات، عدادات الكهرباء والمياه،...إلخ.

وكل تلك الأموال لا تدخل الخزانة العامة للدولة، ولا أحد يستطيع حصرها، أو حصر ما بها من أموال.

وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات، فإن أغلب أموال الصناديق ذهبت لإعلانات التهاني والتعازي ومكافآت بعض العاملين،و تجهيز قاعات ومكاتب وشراء أراض... الخ. ولم يطلق التقرير هذا الحكم جزافا، ولكنه أورد أكثر من ثلاثين مثالا لذلك الإهدار والنهب الصريح للمال العام. من ذلك مثلا أن صندوق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والأسمنت منح أكثر من عشرة ملايين جنيه مكافآت للعاملين بهيئة التنمية الصناعية بالمخالفة للقانون.ومنها أن صندوق تحسين الخدمة ودعم البحوث

بديوان وزارة الصحة صرف ٩٩.٥٪ من حصيلة الصندوق (أكثر من ٢٣ مليون جنيه) مكافآت للعاملين ورواتب للاستشاريين وليس لتحسين الخدمة الصحية.أما صندوق إنشاء وصيانة الطرق فقد صرف ٣.٢ مليون جنيه مكافآت للعاملين بديوان عام الوزارة...الخ.

لقد قدم المهندس أشرف بدر الدين عضو لجنة الموازنة بمجلس الشعب، استجوابا إلى رئيس مجلس الوزراء بهذا الخصوص، اتهم فيه الحكومة بإهدار المال العام وتعمد إيجاد موازنة خفية تبلغ أربعة أضعاف حجم موازنة الدولة،ولكن الدكتور سرور رئيس المجلس قام بـ«الواجب» وألقى الاستجواب في البئر المخصصة لدفن الأسئلة المحرجة للحكومة.

تخيل لو أدخلت حصيلة هذه الصناديق على ميزانية السنة المالية ٢٠١١/ ٢٠١٢ مما يعنى مضاعفة الميزانية العامة للدولة عدة مرات، وماذا يعني هذا؟

- يعنى لن يوجد عجز موازنة ولن نضطر للاستدانة سواء من الداخل أو الخارج.
- يعنى إنفاق أكثر على التعليم والبحث العلمي.
- يعنى إنفاق أكثر على المستشفيات والتأمين الصحي.
- يعنى إنفاق أكثر على الطرق وتأمينها.
- يعنى إنفاق أكثر على المدن الجديدة والخدمات العامة من تشجير ونظافة.
- يعنى إنفاق أكثر على مشاريع (صناعية وزراعية) توفر فرص عمل للعاطلين وتعود بالنفع على المجتمع.
- يعنى رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة دون تحميل خزانة الدولة أي أعباء.
- يعنى لا حاجة للبحث عن موارد جديدة لخزينة الدولة ولا داعي لفرض ضرائب جديدة.

وكل هذا من ريع بند واحد فقط: الصناديق الخاصة (لم نتحدث هنا عن نهب أراضى

الدولة.أو إهدار المال العام أو سوء الإنفاق الحكومي أو مخصصات وزارة الداخلية والتليفزيون)لما كنا نقول: إن مصر غنية وإن هذا الشعب يستحق حياة أفضل بكثير مما يعيشها لم يكن كلامنا لغواً أو حماسة جوفاء. [مقتطفات من مقال الأستاذ فهمي هويدي – بتصرف يسير].

٢- تفجير كنيسة القديسين

في الدقائق الأولى من العام الميلادي الجديد ٢٠١١،فوجئ الشعب المصري وشعوب العالم بأسره بحادث دموي بشع أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية، نتج عنه وفاه أكثر من عشرين قتيلاً وإصابة أكثر من سبعين جريحاً، وذلك إثر انفجار سيارة مفخخة أمام الكنيسة، وبدلاً من أن يتبادل الناس جميعا – بكافه طوائفهم – التهاني بالعام الجديد أصبحوا يتبادلون التعازي على ضحاياهم وعلى حادثهم الأليم،وبدلا من أن نري اللون الأحمر المتمثل في الهدايا والزينة أصبحنا في هذا اليوم نراه متمثلاً في لون الدماء السائلة بين المسجد والكنيسة. وأصبح السؤال المطروح الآن هو: من هي الجهة المسئولة عن هذا الحادث ؟ وما هو الهدف منه؟

فبالنسبة للشق الثاني من السؤال وهو عن الهدف من هذا الحادث فلو نظرنا إلى توقيت الحادث ومكانه لأدركنا الهدف من هذا الحادث فقد تلازم مع احتفالات المسيحيين بمصر وكان ذلك أمام الكنيسة، فالهدف إذن هو قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من المسيحيين وذلك حتى يتيقن المسيحيين أن من وراء هذا الحادث هم المسلمين وبطبيعة الحال تحدث فتنة طائفية بمصر بين المسلمين والمسيحيين، ولكن الشعب المصري كان أذكي من تلك المؤامرة وأدرك مبتغى هذا الحادث ونواياه القذرة فالتف الشعب المصري وأصبح وحدة واحدة أكثر من ذي قبل، وأحبط المحاولة الفاشلة لتمزيق وحده الشعب المصري وأخذ المسلمون والمسيحيون يتبرعون بدمائهم لمصابي هذا الحادث الدموي البشع بدون أن يفرقوا إلى من تذهب هذه الدماء إلي مسلم أم مسيحي وذلك حتى تختلط دماء المسلمين والمسيحيين بعضهما ببعض .والتف المصريون جميعاً بكافه طوائفهم وأصبح هدفهم الأوحد هو الوصول لمرتكبي هذا الحادث والقصاص العادل منهم فهذه الضربة الموجعة لم تكن موجهة إلى المسيحيين

فقط بل كانت موجهة إلى المصريين كافه وستظل مصر وحدة وطنية واحدة رغم كيد الكائدين وسيظل المصريون يهتفون «هيفضل محمد صاحب عيسى ...والجامع جنب الكنيسة». أما بالنسبة للشق الأول من السؤال المطروح وهو من هذه الثعابين التي تحاول استخدام سلاح الفتنة الطائفية للنيل من أمن وسلامة ذلك البلد الآمن؟ ، من له المصلحة في تمزيق وحدة الشعب المصري؟ ولماذا اختير هذا التوقيت؟ . ففي البداية كان الجميع من محللين وسياسيين وخبراء وكافة الشعب المصري كل منهم كان يتهم جماعة معينة، فمنهم من أشار بأصابع الاتهام لتنظيم القاعدة، ومنهم من يشير بأصابع الاتهام إلى دولة إيران، ومنهم من أشار إلى إسرائيل كمتهم رئيسي، والكل كان يعتقد أن الأمر لا يخرج عن تلك الحالات.

وبعد انفجار ثورة يناير، ظهرت العديد من الحقائق التي كانت خفية على الشعب المصري، والتي كانت من الصعب على أي شخص تصديقها ، وهو أن هناك شخص مصري يحاول أن يخرب مصر ويفرق وحدتها لتوطيد عرشه وسلطته، وهذا الكلام ينطبق على اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية، فقد نشرت جريدة «اليوم السابع» مستندات بالغة الخطورة، وفوق قدرة أي شخص على تصديقها،إلا أنه لم يصدر أي وثائق أو مستندات تنفي تلك المستندات، وكذلك الأجواء التي تعيشها مصر عقب الثورة، من حجم تسريبات خطيرة لمستندات حكومية، يجعلنا نصدق ما صدر عن تلك الجريدة. فحصلت «اليوم السابع» على مستندات تتناول مخطط وزير الداخلية السابق حبيب العادلى لتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وهو تكليف القيادة رقم٧٧ بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٠ حول بحث إمكانية تكتيف الأقباط وإخماد احتجاجاتهم المتتالية وتهدئة نبرة البابا شنودة في خطابه مع النظام، وكان مضمون هذا المخطط، أن يتم تنفيذ عمل تخريبي ضد إحدى الكنائس بمعرفتنا ثم نقوم بإلصاق تلك التهمة أثناء التحقيقات لأحد القيادات الدينية المسيحية التابعة للكنيسة عن طريق جمع تحريات المعمل الجنائي والنيابة العامة والتي تتجه نحو القيادة القبطية ثم نطلع البابا شنودة على نتيجة التحقيقات، ونفاوضه بين إخماد الاحتجاجات القبطية المتتالية على أتفه الأسباب، وتخفيف حدة نبرات حديثه مع القيادة السياسية، وعدم تحريض رعايا الأقباط للتظاهر والاحتجاج ودفعه نحو تهدئة الأقباط للتأقلم مع النظام العام بالدولة، وبين إعلان فيلم

أن القيادة الكنسية هي المسئولة عن تدبير الحادث، وإظهار الأدلة على الملأ أمام الرأي العام الداخلي والخارجي لتنقلب جميعاً على الكنيسة، وكانت تكهنات الأمن، أن البابا شنودة سوف يمتثل للتهديد ويتحول موقفه للنقيض بما يضمن تهدئة الأوضاع تماماً. ومضمون تلك المستندات أنه تمت الموافقة على تشكيل معاون من عناصر موثوق فيها من الجهاز، وهو أحمد محمد خالد أحد عناصر الجماعات الإسلامية المعتقل بوزارة الداخلية، وهو من العناصر النشطة وله اتصالات بعناصر متطرفة ويمكن تجنيده لتنفيذ تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، وتم وضع خريطة تفصيلية بمداخل ومخارج الكنيسة وكهنتها، مما يسهل السيطرة الكاملة على تسجيلات كاميرات المراقبة والتحكم فيها لتوجيه الأدلة الجنائية.

وتكشف الأوراق أيضا أن المدعو خالد قام بعرض الفكرة على أمير تنظيم حزب الله، وتم تكليف عنصر جديد يدعى عبد الرحمن أحمد على - لمعاونته في تنفيذ المهمة وطلب مهلة أسبوعاً لتجهيز العملية وإحضار المتفجرات والمعدات من قطاع غزة من شخص يدعى محمد عبد الهادي مع التنبيه عليه بالالتزام بمكان السكن المحدد له لحين بدء توقيت العملية.

وفي حال صحة هذه الأوراق، فإننا نكون أمام عصابة عملت لأهدافها السياسية الخاصة، وليس لمصلحة مصر وأمنها القومي ووحدتها الوطنية، وبعد وضع هذه المستندات على الموقع الالكتروني الخاص بالجريدة، فكنا نتوقع بياناً يصدرمن وزارة الداخلية وقيادتها الجديدة ينفي صحة هذه المستندات المسربة من مصادر على مقربة من جهاز الأمن في عصر حبيب العادلي، وكنا نتمنى ونتوقع فتح باب التحقيق من جديد ويتم الكشف عن نتيجة التحقيقات أمام الرأي العام، ليعرف الجميع مدى فساد مبارك والعادلي ومن معهم، وليس فساداً فقط، وإنما تجاهلهم المستفز لمصالح مصر وحياة الشعب المصري، فما المشكلة أن يقتل عشرات ويجرح المئات من الشعب المصري، ويتم عمل فتنة طائفية وكراهية بين المسلمين والمسيحيين، وذلك لتنفيذ مخطط ما كل من شأنه ترسيخ وجود هذا النظام الفاسد، ولكن للأسف لم يصدر أي تصريحات أو بيانات او عمل أي تحقيقات لكشف أو نفي تلك الحقائق. وبعد الثورة وتسرب تلك المستندات، فوجئنا بغلق هذا الموضوع نهائيه بدون سبب يذكر ولا أحد يتهم ولم يتم

القبض على منفذي تلك العملية.

٣- مقتل «خالد سعيد»

خالد محمد سعيد صبحي قاسم (وُلد يوم ٢٧ يناير ١٩٨٢ و مات يوم ٦ يونيو ٢٠١٠)- شاب مصري من مدينة الإسكندرية كان في الثامنة والعشرين من العمر عند الاعتداء عليه بالضرب حتى الموت على أياد مخبري شرطة سيدي جابر.

كان الشرطيان اللذان ارتديا ملابس مدنية وقت وقوع الجريمة، أرادا تفتيش خالد بما اعتقدا أنه سلطة مخولة لهما بموجب قانون الطوارئ . وعند دخول خالد إلى مقهى إنترنت بالقرب من منزله هاجمه شخصان؛ أمسك به أحدهما وقيد حركته من الخلف و الآخر من الأمام وعندما حاول تخليص نفسه منهم ضرباه وصدما رأسه برف رخامي في المقهى و عندها حضر صاحب المقهى و طالبهما بالتوقف والخروج فورا فأخذا خالد سعيد معهما إلى مدخل عمارة مجاورة للمقهى حيث ضرباه حتى الموت أمام العديد من شهود العيان.

وكان السبب في تعدي هؤلاء المجرمون على خالد سعيد، أن خالد قد قام بنشر فيديو عبر اليوتيوب يفضح فيه ممارسات ضباط وأمناء الشرطة من ضبطهم كمية من المخدرات ويقوموا بتقسيمها فيما بينهم.

وكان المتهمين في تلك القضية هم: محمود صلاح محمود وعوض إسماعيل سليمان شرطيين بقسم شرطة سيدي جابر بالإسكندرية ، وأصدرت محكمة جنايات الإسكندرية في ٢٦أكتوبر ٢٠١٢ حكما بمعاقبتهما بالسجن لمدة ٧ سنوات لكل مهما، بعد أن وجهت لهما تهم القبض على شخص بدون وجه حق واستخدام القسوة والتعذيب البدني.

أثار مقتل خالد سعيد موجة غضب شعبية في مصر و ردود أفعال من منظمات حقوقية عالمية، تلتها سلسلة احتجاجات سلمية في الشارع في الإسكندرية والقاهرة نظّمها نشطاء حقوق الإنسان الذين اتهموا الشرطة المصرية باستمرار ممارستها التعذيب في ظل قانون الطوارئ، وخلال تصاعد الاحتجاجات الشعبية على مقتل خالد

سعيد وانتهاكات الشرطة، انتهز البعض هذا الحادث وأثاروا كل الأوضاع الفاسدة في الدولة، فازدادت الاحتجاجات الشعبية على الظروف المعيشية و السياسية ،و تنامي انخراط قطاعات واسعة من الشباب في العمل السياسي و الحراك الاجتماعي و صحة المواطنين، راصدين إخفاقات المسئولين و فساد الحكومة و انتهاكات حقوق الإنسان.

تُعدُّ حركة الاحتجاجات التي حفّزها مقتل خالد سعيد إحدى إرهاصات ثوره ٢٥ يناير. إذ كان في طليعة الخارجين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ الكثير من النشطاء الذين انفعلوا بتلك الجريمة و بنوا شبكاتهم التواصلية عن طريق صفحة «خالد سعيد» على فيس بوك و عن طريق الجمعيات والمؤسسات الحقوقية العاملة في مجالات حقوق الإنسان المختلفة.

فبرغم أن حوادث الانتهاكات الجسدية و القتل العمد على يد الشرطة كانت ظاهرة دائمة الحضور في المجتمع المصري و تفشّت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك ، إلا أن بعض المحللين رأوا أن انتماء خالد سعيد إلى الطبقة الوسطى التي كانت تقليديا أقل معاناة من تلك الانتهاكات من الطبقات الشعبية و المُعدمة أدى إلى تعاطف قطاعات جماهيرية واسعة، و رأوا في خالد مثالا عمّا يُمكن أن يُصيبهم و أبناءهم مما ساهم في الحشد ردا عليها، بالإضافة للصور التي نشرت لخالد عبر الإنترنت، قبل وبعد القتل، فقد كان شاباً وسيماً جداً يتسم بالأدب والأخلاق، هادئ الطباع، ليس له أي علاقة بالعنف أو البلطجة أو المخدرات، فكانت كل هواياته صيد الأسماك، والتصفح عبر الانترنت، وبعد مقتله نجد في الصورة شخص مشوه المعالم تماماً، حتى أن الكثير لم يستطع النظر في الصورة، وتساءل الكثير كيف قام هؤلاء الرجال بتشويه وقتل هذا الشاب بهذه الطريقة البشعة؟، وأكثر من ذلك تواطؤ وزارة الداخلية حول هؤلاء المخبرين والوقوف بجانبهم حتى لا يحكم عليهم. وبرغم مرور حتى الآن أكثر من سنتين ونصف على مقتل خالد سعيد إلا أن شهادة وفاته لم تصدر حتى أوائل ٢٠١٣ وذلك برغم تعهّد الرئيس محمد مرسي لذويه بإصدارها.

وقد ثبت في تحقيقات نيابة استئناف الإسكندرية في واقعة قتيل الإسكندرية أكدت أن شاهدين من شهود وزارة الداخلية (سوابق) وصدرت عليهما أحكام قضائية بالحبس،

وعليهما فترات مراقبة في قسم سيدي جابر. فكان أحد هؤلاء الشهود هو محمد رضوان عبد الحميد، وهو الذي أرشد عن خالد سعيد، وفي التحقيقات ادعى صداقته لخالد ، وقضى رضوان عقوبات سابقة في قضايا تعاطي وترويج مواد مخدرة، وتبين من تحريات المباحث الجنائية في مديرية أمن الإسكندرية أن أصدقاء رضوان يصفونه بأنه «قط حشيش» نظرا لتعاطيه المخدرات ولاستغلال المخبرين نقطة الضعف هذه ليكون مرشدا لهم. وبعد تولي مرسي الحكم، وتوقعنا أن هذه الممارسات قد انتهت، فوجئنا بوزير الداخلية أحمد جمال الدين يقوم بترقية اللواء «خالد غرابة» إلى مساعد لوزير الداخلية للأمن الاجتماعي، فهو نفس الرجل الذي انتقل إلى شوارع الإسكندرية ليطارد كل المظاهرات حتى الصغيرة منها وضرب المتظاهرين يوم ٢١ سبتمبر ٢٠١٠ في المظاهرات التي اندلعت تحت شعار «لن نورث بعد اليوم» عندما كان حكمدار الإسكندرية.

وفي إطار محاولات وزارة الداخلية تلفيق قضية لخالد سعيد ومحاولة إخراج المتهمين من قضية خالد سعيد، فقد ادعوا في تحرياتهم بأن خالد سعيد كان هاربا من تنفيذ أحكام ومسجل خطر، و أنه قاوم المخبرين اللذين حاولا القبض عليه . بينما الحقيقة هي تمكن خالد من الحصول بطريقة ما على فيديو يظهر ما يبدو أنه واقعة فساد تتعلق بالمخدرات داخل قسم سيدي جابر. وقام بوضعه على الإنترنت. وعندما توصل عناصر الأمن إلى شخصية خالد من خلال المرشد «محمد رضوان عبد الحميد» وشهرته «حشيش» قاموا باستدراج خالد إلى خارج منزله وتعقبه إما بغرض إرهابه أو قتله عقابا له على نشر مقطع الفيديو.

مقتل «سيد بلال»

وقام جهاز أمن الدولة بالقبض على عدد كبير من المشتبه فيهم (من وجهة نظرهم) والمتشددين دينياً، وتم تعذيبهم بأشد أنواع العذاب حتى يعترفوا بأنهم هم من قاموا بتفجيرات كنيسة القديسين، ونتيجة لذلك توفي الشاب السلفي الشهيد «سيد بلال» الذي رفض الاعتراف بتلك الجريمة والذي هو برئ من تلك التهمة، ويتم هذا التعذيب والقتل الذي يمارسونه بالرغم من أنهم على علم بمن قام وخطط لتلك العملية، فهم من

خططوا لتلك الجريمة وهم من اختاروا من يقوم بتنفيذها، ولكنهم لا بد أن يلصقوا التهمة بأشخاص غير اللذين قاموا بتفجيرها، ويعترف هؤلاء الأشخاص على أنفسهم بأنهم هم من قاموا بالتخطيط والتنفيذ لتلك العملية.

ويعد سيد بلال الشاب السكندري، آخر وأشهر ضحايا جهاز أمن الدولة الذي قُتل نتيجة التعذيب الذي تعرض له، وتم تسجيل وجود إصابات وكدمات وحروق وآثار صعق بالكهرباء على أنحاء متفرقة من جسده.

وكان موت سيد بلال يعد شرارة من شرارات الثورة مثله مثل خالد سعيد، وكلاهما من مدينة الإسكندرية إلا أن خالد سعيد قتل على يد اثنين من أمناء الشرطة بالمباحث العامة، وسيد بلال قتل على يد رجال أمن الدولة أو كما كان يسميهم البعض (زبانية جهنم).

وبعد موت سيد بلال، خرجت مظاهرات تندد بوحشية جهاز أمن الدولة والداخلية بصفه عامة، وتطالب بالقصاص من قتلة سيد بلال، وبالرغم من انتماء الشاب سيد بلال للتيار السلفي إلا أنه لم يخرج أحداً منهم للتظاهر والمطالبة بحقه والقصاص من قتلته، فكانوا يحرمون الخروج على ولي الأمر حتى ولو كان فاسداً، حتى ولو قتل هذا الولي واحداً منهم . وبعد مقتل سيد بلال وخروج مظاهرات تندد بقتله بأيام قليلة لا تتعدى الخمس عشرة يوماً جاءت ثورة يناير لتقضي على الظلم والطغيان وإنهاء جهاز أمن الدولة نهائياً وبلا رجعة، وذلك بقرار وزير الداخلية منصور العيسوي في ١٥ مارس ٢٠١١ بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة، والتي تعد من أولى ثمرات ثورة يناير.

٥- أمن الدولة

في عام ١٩١٣ وفي ظل الاحتلال الإنكليزي لمصر تم إنشاء جهاز للأمن السياسي، لتتبع الوطنيين والقضاء على مقاومتهم للاحتلال، سمي «قسم المخصوص»، ويعد أقدم جهاز من نوعه في الشرق الأوسط. وقد استعان الإنكليز في إنشائه ببعض ضباط البوليس المصري، وتولى إدارتها أول مرة اللواء سليم زكي حكمدار القاهرة، الذي كان مقرباً من المحتل. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ تشكلت إدارتان للقلم السياسي، واحدة للقاهرة والأخرى للإسكندرية، بالإضافة إلى «قسم مخصوص» يتبع السراي مباشرة، ويرأسه

قائد البوليس الملكي، ولم يكن لوزارة الداخلية أية ولاية على هذا القسم، حيث كان قائده يتلقى أوامره مباشرة من الملك.

وعلى الرغم من التغيرات الجذرية العميقة التي قامت بها ثورة ٢٣ يوليو في شتى مناحي الحياة المصرية، إلا أنه، وهو الأمر المذهل، ظل كثيراً من آليات عمل القلم المخصوص مستمرة، واعتنقها الجهاز النظير الذي أقامته حكومة الثورة في أغسطس ١٩٥٢ تحت اسم «المباحث العامة»، ثم أعاد أنور السادات بعد انفراده بالحكم تسميته «بمباحث أمن الدولة»، ثم تغيرت لافتته إلى «قطاع مباحث أمن الدولة»، وأخيراً سمى «جهاز أمن الدولة». ظلت وظيفة ومهام رجل أمن الدولة من دون تغيير يذكر في كل العصور واستمرت آليات عمله من دون تغيير يذكر.

وصار تقليداً معتمداً في الدولة المصرية أن قيادات أمن الدولة عندما تنهي عملها اللاإنساني بجهاز أمن الدولة تنتقل لتولى مناصب سياسية مهمة كوزراء ومحافظين ورؤساء هيئات ومصالح حكومية. فقد تولى وزارة الداخلية من أبناء جهاز أمن الدولة اللواء عبد العظيم فهمي، وممدوح سالم (وزيراً للداخلية ثم رئيسا للوزراء) وسيد فهمي، وحسن أبوباشا، وأحمد رشدي، وحبيب العادلي. إن نجاح ثورة الخامس والعشرين من يناير مرهون في جانب كبير منه، في إصلاح جهاز أمن الدولة، الذي استحل حرمات المواطنين وحرياتهم من دون مساءلة لعقود طويلة.

اتهم معارضون لنظام مبارك الجهاز بأنه يعمل على قمع ووأد أي تحرك شعبي ضد النظام، ويعمل على إلهاء الشعب المصري عن الحياة السياسية منذ عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وكذلك كان من مهامه حماية الشخصيات العامة في مصر من الاغتيالات مع وضع الأولوية لتنفيذ ما سبق دون الاهتمام بحقوق المواطنين المصريين وحرياتهم وخصوصياتهم.

كما أن العاملين في جهاز مباحث أمن الدولة يرشح بعضهم للمناصب الأمنية في مصر كرئاسة وزارة الداخلية بالإضافة إلى أن ضباط مباحث أمن الدولة يتمتعون بمميزات مادية ومعنوية عن غيرهم من ضباط الشرطة، هذا بالإضافة استغلال بعض الذين كانوا يعملون بهذا الجهاز لنفوذهم وسطوتهم في القيام بشتى أنواع الفساد من

تجارة في المخدرات، والأسلحة، وهم أكبر مافيا للأراضي في البلاد.

التعذيب في أمن الدولة:

التعذيب أمر منهجي في هذا الجهاز القمعي، وكل مكاتب أمن الدولة بها أماكن وأدوات للتعذيب ولا تخضع لأي تفتيش أو رقابة، وفي بعض الأحيان يصل التعذيب إلى حد القتل، مثلما تم مع سيد بلال الذي عذب حتى القتل حتى يقول أنه هو الذي فجر كنيسة القديسيين، ولكنه أبى ورفض، فتم تعذيبه حتى فارق الحياه.

قد ذكر المئات من المعتقلين السابقين من قبل جهاز أمن الدولة حدوث تجاوزات شديدة بحقهم، من إهانات وضرب وتعذيب واعتداءات جنسية وصعق بالكهرباء وإطفاء السجائر في جميع أنحاء الجسد، وذلك للضغط على المعتقلين ليعترفوا بأشياء لم يرتكبوها. وقد أكد هذه الممارسات كل المعتقلين الخارجين من السجون ومن تحقيقات أمن الدولة مما يجعل من الصعب تكذيبها نظرا للسمعة السيئة التي يتمتع بها الجهاز في مصر. وسنذكر بعض اعترافات ممن عذبوا بجهاز امن الدولة.

وكشف أكثر من ٥٠ معتقلا سياسيا من الإسلاميين باختلاف انتماءاتهم التنظيمية عن عدد من الجرائم « ضد الإنسانية » التي كانت ترتكب في المعتقلات والسجون ومقرات احتجاز مباحث أمن الدولة في عهد وزير الداخلية السابق حبيب العادلي ورئيس مصلحة السجون السابق اللواء محمود وجدي – الذي يشغل حاليا منصب وزير الداخلية في حكومة تسيير الأعمال .

يقول مجدي عثمان – أحد المعتقلين المفرج عنهم مؤخرا – أنه تم القبض عليه وكان يبلغ من العمر ٢٨ عاما وعلى الرغم من حصوله على عشرات الأحكام بالبراءة وإخلاء السبيل من المحاكم الا أنه كان يتم التحفظ عليه وإيداعه المعتقلات وفقا لقانون الطوارئ لمدة ١٧ عاما متواصلة ليخرج من السجن وقد تجاوز عمره ٤٥ عاما.

وكشف « عثمان » خلال جلسة الاستماع التي نظمها مركز الشهاب لحقوق الإنسان بالتنسيق مع مركز ضحايا لحقوق الإنسان ومركز النديم لحقوق الإنسان وجمعية بلدي للتنمية الديمقراطية عن جملة من الجرائم « ضد الإنسانية التي تم ممارستها ضد المعتقلين الإسلاميين داخل السجون والمعتقلات ومقرات الاحتجاز بمباحث أمن

الدولة.

وقال : إن إدارة سجن أبي زعبل كانت تقدم الطعام للمساجين بدون ملح في الطعام كما لم يسمح لهم بالخروج لمشاهدة الشمس وهو ما أدى إلى تلاشى الكالسيوم من الجسم وهو ما تسبب في وقوع الأسنان فضلا عن تقوص العظام مما منع الكثير من القدرة على السير ، فيما يتم تعذيبنا داخل الزنازين بالضرب المبرح في كثير من الأحيان.

وأشار أنه تم وضع المعتقلين بسجن أبى زعبل بزنازين ضيقة منعدمة التهوية فضلا عن عدم وجود إضاءة داخل الزنازين ، فيما لا يسمح لنا بالشرب إلا من مياه الترع وهو ما يدفعنا إلى تصفيتها أكثر من ٧ مرات لإزالة الطين منها إلا أن رائحتها لا تزول ولونها ، كما كان لا يسمح لنا بالخروج لقضاء الحاجة في حمامات السجن فكنا نقضى حاجتنا في « أكياس » ونتيمم لنصلي ، فيما يتم عمل تفتيش يومي كل صباح حيث يتم اقتحام الزنزانة وإخراجنا منها لنقف صف واحد وجوهنا إلى الحائط كما يتم التعامل مع الأسري في الحروب ويتم تفتيشنا ذاتيا بشكل مهين ثم يتم سرقة كافة محتويات الزنزانة من قبل المخبرين ويتم إفراغ مياه الصرف داخل الزنازين.

ويقول محمد إسماعيل عبد الغنى – الذي اعتقل لقرابة ٢٠ عام منذ عام ١٩٨١ – رأينا أهوال داخل سجن الوادي الجديد بعد أن تم إجبارنا أكثر من ١٠ مرات على الخروج من الصلاة لنقول بدلا من « الله أكبر » .. « مبارك أكبر » و « جمال أكبر ».مشيرا إلى انه داخل مقر أمن الدولة « لاظوغلي » المقر الرئيسي السابق لجهاز مباحث أمن الدولة تعرض مئات المعتقلين للتعذيب الوحشي ، وقال : كنا نصلي ونحن معصوبي الأعين وحينما قام احد المعتقلين بخلع العصابة عن عينه وجدنا أنفسنا نصلى كل في مواجهة زميله وليس باتجاه القبلة من الأساس ، وكنا نتعرض لتعذيب نفسي وبدني عنيف بداية من القيام بحلق شعر الرأس والوجه والجسد كله وتركنا عرايا لفترات طويلة وضربنا وتعذيبنا بآلات حديده ومواسير.مشيراً إلى أن ضباط مباحث أمن الدولة كانوا يجبرون المعتقلين على السير كالحيوانات على أيديهم وأرجلهم كما أجبروهم على قضاء حاجتهم كما تقوم الحيوانات بإخراج فضلاتها ، فضلا عن إطلاق أسماء نساء علينا، فضلاً عن التطاول علي الذات الإلهية خلال تلقينا سيل من الشتائم.

وأكد مجدي محمد موسي – أحد المعتقلين منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٧ – أنه حصل علي مئات الأحكام القضائية بالإفراج والبراءة إلا أنه لم يتم الإفراج عنه ، مشيراً إلي أن اللواء محمود وجدي – وزير الداخلية الحالي بحكومة تسيير الأعمال – هو رئيس مصلحة السجون السابق في عهد « العادلي » ، ووصف « موسي » وزير الداخلية الحالي بمهندس عمليات التعذيب التي كانت تحدث في السجون المصرية ، لافتا إلى أن المئات من الشهداء تساقطوا في السجون خلال رئاسته للمصلحة، وقال : كنا ٤٧ معتقل سياسي ، مات منا ٨ ، وأتذكر السفاح الضابط وليد فاروق النادي ، الذي كان يتولى تعذيبنا وكان يشترط علينا أن نتجرد تماماً من ملابسنا ، وكنا بالتالي لا نصلى لأن عورتنا متكشفة ، وكانت إدارة السجن تعطينا «بدله خيش» كل عام ، والـ٤٨ معتقل فقدوا أسنانهم جميعاً بسبب عدم وجود ملح في الطعام أدى إلى نقص الكالسيوم.

وأضاف : كنت في عنبر ٥ ، زنزانة انفرادي، وضابط السجن فتح لي الزنزانة وقال لي «ادخل الزنزانة إللي جنبك وخلى زميلك يفك الإضراب عن الطعام إللى عمله لأن مفيش حاجة عندنا بتجيب نتيجة معانا،فدخلت الزنزانة المجاورة لي ووجدت أخ »لا أريد أن أقول اسمه« ملقى على الأرض وبدون ملابس تماماً فقلت له لماذا أنت مضرب عن الطعام؟ فقال لي: ، كنت مريضًا فطلبت من إدارة السجن علاج فأعطوني ، ولكن العلاج كان ليس علاّجاً لمرضي ولكنه كان منوم ، ثم قام ضباط السجن بإدخال الجنائيين عليا فاعتدوا عليا جنسياً ، فقررت أن أضرب عن الطعام ، وبعدها بلحظات قد فارق الحياة . وأضاف: كما أتذكر أخي «خالد كمال » الذي توفي أيضاً بعدما اعتدوا عليه جنسياً وأضرب عن الطعام حتى الموت.

وأضاف : أتذكر أخي « أحمد عبد الرحمن » الذي كان يعانى من مرض البواسير و ظل ينزف لمدة ٣ سنوات دون علاج حتى مات بالجفاف، فرأيت من نظارة الزنزانة العساكر وهم يحملونه في بطانية ثم إلى ثلاجة الموتى.

أما أخي الشهيد «حسن محمد إبراهيم»، فقد مات من شدة التعذيب ، وكذلك الأخ «مجدي عبد المقصود»، ولا أستطيع أن أنسي الأخ الشهيد «نبيل على جمعة» الذي مات وهو جالس على الجردل أثناء قضاء حاجته ، وكذلك الشهيد «أحمد عبد العظيم» الذي

توفي عام ١٩٩٧ من شدة التعذيب في السجن، وكان الشهيد «يوسف صديق باشا» في الثلاثينات من عمره ومن شدة التعذيب كان يقضى حاجته على نفسه حتى مات.

مشيراً إلي أن أكثر من قاموا بتعذيبهم في السجون كانوا وليد فاروق – ضابط أمن الدولة – و أشرف إسماعيل –رئيس مباحث سجن العرب.

وأضاف : قال لنا رئيس مباحث السجن ذات مرة « لو كنا حابسين حمار كان مات» ، فرد عليه أحد المعتقلين إحنا معانا كتاب ربنا ، فقام هذا المجرم بلم جميع المصاحف من كل الزنازين وأحرقها أمام أعيننا ونحن مكبلين الأيدي والأرجل، ، فضلا عن قيامه بجمع أكثر من ١٠٠ معتقل وإجبارهم على الطواف حول شجرة وقولهم : « لبيك اللهم لبيك » وكان يضع صورة حسنى مبارك ويقول لنا اسجدوا تحتها.

– وطالب ثوار ٢٥ يناير بإلغاء هذا الجهاز او إعادة هيكلته ودمجه مع المخابرات العامة المصرية في وزارة واحدة للأمن القومي.

– في يوم ٤ مارس٢٠١١ تم اقتحام مقر أمن الدولة بالإسكندرية بمبنى الفراعنة والعثور على وثائق ومستندات مفرومة ومحروقة، ثم تلاه اقتحام لأغلب مقرات أمن الدولة على مستوى الجمهورية.

– وفي يوم ٥ مارس٢٠١١ تم اقتحام المقر الرئيسي لمباحث أمن الدولة بمدينة نصر والعثور على وثائق ومستندات مفرومة ومحروقة.

إلغاء جهاز أمن الدولة:

أصدر الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء، تصريحات في مقابلات تليفزيونية قبيل إقالة حكومته في ٣ مارس ٢٠١١، بأنه ليس من مصلحة الوطن حل جهاز أمن الدولة، فخرجت العديد من المظاهرات والاحتجاجات التي ثارت في أنحاء متفرقة من الجمهورية، واقتحام مقرات أمن الدولة في أكثر من مدينة، ونتيجة لذلك وعقب تولي الدكتور عصام شرف رئاسة الحكومة في مصر، فقد أصدر وزير الداخلية منصور العيسوي قراراً في يوم ١٥ مارس ٢٠١١، بإلغاء جهاز مباحث أمن الدولة بكافة إداراته وفروعه ومكاتبه في جميع محافظات الجمهورية نزولا على رغبة الشعب.

وبعد إلغاء جهاز أمن الدولة، تم إنشاء قطاع جديد بالوزارة سمي قطاع الأمن الوطني يختص بالحفاظ على الأمن الوطني و لتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب، وذلك وفقا لأحكام الدستور والقانون ومبادئ حقوق الإنسان وحريته.

٦- تزوير الانتخابات

انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١٠، هي انتخابات تشريعية تم إجراء الجولة الأولى منها في يوم ٢٨ نوفمبر، وجولة الإعادة في ٥ ديسمبر. ويقدر عدد المقاعد التي يتنافس عليها المرشحون بهذه الدورة ٤٤٤ مقعد. بالإضافة إلى ٦٤ مقعد إضافي مخصصين لكونة المرأة، وبهذا يكون عدد الأعضاء الذين سيتم انتخابهم ٥٠٨، يضاف إليهم ١٠ أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، ليكون بذلك عدد أعضاء مجلس الشعب لهذه الدورة ٥١٨ عضوًا.

وكانت نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات والتي أعلنت في يوم ٣٠ نوفمبر، وقد بلغت المشاركة بالانتخابات ٣٥٪، وإبطال الأصوات في ١٠٥٣ صندوقًا على مستوى الجمهورية. وكانت نتيجة الجولة الأولى التي أعلنت تشير إلى سيطرة مرشحي الحزب الوطني الحاكم على أغلب المقاعد ، ودخول مرشحيه الآخرين بجولة الإعادة أحيانًا بوجه بعض على ذات المقعد والتي أصبح بعدها من الواضح اكتساح الحزب الحاكم مجلس الشعب المقبل، أدى ذلك إلى إعلان انسحاب حزب الوفد الجديد ومرشحي جماعة الإخوان المسلمون من جولة الإعادة، وذلك احتجاجًا على ما يرونه من تزوير وأعمال عنف صاحبت الجولة الأولى.

وقد أعلنت نتيجة جولة الإعادة في ٦ ديسمبر، وتم إبطال ٢٥٧ صندوقًا في جولة الإعادة. وكانت النتيجة قد زادت من حصيلة سيطرة الحزب الوطني الحاكم على مقاعد المجلس، كما حصل حزب التجمع على خمسة مقاعد في البرلمان الجديد، كما حصلت أحزاب الجيل الديمقراطي والغد جبهة موسى مصطفي موسى والسلام الديمقراطي والعدالة الاجتماعية على مقعد لكل منهم، كما فاز ٤ مرشحين من حزب الوفد الذي كان قد أعلن انسحابه عن جولة الإعادة، كما فاز النائب مجدي عاشور من جماعة

الإخوان المسلمون، بالرغم من مقاطعة الجماعة لها، وفي أغرب حادثة من نوعها أعلن الدكتور حمدي السيد - القيادي بالحزب الوطني وأحد المرشحين في تلك الانتخابات- أنه يتهم الشرطة وقيادات في الحزب بالتزوير لصالح منافسه مجدي عاشور لكسب نقطة علي حساب جماعة الإخوان المسلمين. ويبلغ عدد النواب الذين فازوا كمستقلين ٦٧ نائبًا، ينتمي ٥٣ منهم للحزب الوطني وفقا لتصريحات أمين التنظيم بالحزب أحمد عز.

وعلى ذلك تكون مكاسب الحزب الوطني لانتخابات ٢٠١٠ هي:

١- مجموع المقاعد ٥١٨ مقعد.

٢- حصول الحزب الوطني على ٤٢٠ مقعد + ٥٣ مقعد من مقاعد المستقلين.

٣- ١٠ مقاعد معينين من الرئيس، أي على هوى وسياسة الحزب الوطني، ولو لم يكونوا من المنتمين للحزب الوطني.

علامات التزوير الانتخابي:

أولاً: إلغاء الإشراف القضائي:

كانت انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، تتم بإشراف قضائي كامل، أما في انتخابات ٢٠١٠لم تتم تحت الإشراف القضائي، وكان الحزب الوطني الديمقراطي الحزب الحاكم رأي حول إلغاء الإشراف القضائي الكامل، قد بينه محمد مصطفي كامل أمين التثقيف في الحزب، الذي قال أن إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات لا يمس نزاهتها، ودلل على ذلك بأن معظم دول العالم لا يوجد بها إشراف قضائي على الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك تكون الانتخابات نزيهة وحيادية.

وكما رفض الحزب الحاكم والحكومة فكرة الإشراف القضائي، رفض أيضاً فكرة الإشراف الدولي على الانتخابات، وذلك لأنه أمر مهين للدول ذات السيادة، حسب رأي وزير الشئون القانونية والمجالس النيابية مفيد شهاب، وأضاف بأن الدول التي تسمح بالتدخل في الشأن الداخلي الخاص بها بأنها دول غير مستقرة وناقصة السيادة ونظامها الدستوري والأمني غير مستقر، وأن بلدًا مثل مصر لها سيادتها لا تسمح أبدًا بالرقابة الدولية على الانتخابات، وذلك لأنهم يرون فيها اعتداء على سيادة الدولة، كما أضاف:

إن مصر ليست بحاجة إلى صك دولي لإثبات نزاهة الانتخابات. بينما سمح بالرقابة عن طريق منظمات المجتمع المدني المحلية، حيث قال الأمين العام المساعد وأمين السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي جمال مبارك، إن إعطاء الحق لمنظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات محكوم بالدستور والقانون، كما إن أمين التثقيف في الحزب محمد مصطفي كمال قال : إن الحزب يرحب برقابة المنظمات الوطنية لكنه يرفض الرقابة الدولية.

وقبل إجراء الانتخابات أبدت المنظمات الحقوقية التي تتولى مراقبة الانتخابات عن قلقها من عدم وجود نوايا لدى الحزب الوطني لإجراء انتخابات نزيهة، وأشارت إلى وجود مؤشرات تؤكد أن الحزب الحاكم يعد العدة لتزويرها.

وكان للمعارضة مخاوف من أن تشبث النظام الحاكم بالسلطة وعدم استعداده للتخلي عنها تحت أي ظرف يمثل عقبة كبيرة في طريق الديمقراطية، وهو ما أكده رئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام وعضو لجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم عبد المنعم سعيد من أن النظام لن يتخلى عن السلطة حتى لو اضطر إلى إجراء انتخابات مزورة.

وبالنسبة لمسألة العنف في الانتخابات، حيث قال أمين الإعلام بالحزب الوطني الحاكم علي الدين هلال إن موقف الحزب ثابت من إدانة العنف بكل أشكاله بغض النظر عن من يمارسه.

في مصر، أكد مجلس الوزراء أن الجولة الأولى من الانتخابات شهدت أعلى مستوى من التنظيم والشفافية، وإن هذا أدى إلى خروجها بشكل نموذجي. بينما نقيب الصحفيين ورئيس وحدة الانتخابات بالمجلس القومي لحقوق الإنسان مكرم محمد أحمد قال بأن الانتخابات لم تكن نزيهة بالكامل كما أنها لم تزور بالكامل ومن يتحيز لأحد الرأيين يعتبر متجاوز. أما مرشد جماعة الإخوان المسلمون محمد بديع فقد اتهم الحكومة بأنها زورت الانتخابات، ووصف النظام الحاكم بفاقد الأهلية. وأصدر حزب الوفد الجديد بيانًا اتهم فيه الحزب الوطني الحاكم بارتكاب ممارسات غير ديمقراطية،وانتهاك الشرعية الدستورية،واغتصاب حق المصريين فياختيار ممثليهم.

وعالميًا، أعربت الولايات المتحدة بلسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عن قلقها وشعورها بالفزع إزاء المخالفات التي شابت الانتخابات، وأضاف إن الأنباء التي ترددت عن وقوع مخالفات في الانتخابات تثير شكوكًا في نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها. كما إن مجلس الأمن القومي الأمريكي قد أعرب عن إحباط الولايات المتحدة من مسار العملية الانتخابية قبل وخلال الانتخابات. وقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمزالأمريكية بتقرير لها إن الحزب الوطني الحاكم شن حملة قمع ضد جماعة الإخوان المسلمون المحظورة سياسيًا والتي تمثل أكبر حركة معارضة حقيقية في مصر. ووصفت منظمة هيومان رايتس فيرست الانتخابات بأنها اختبار للمزاعم المتكررة من جانب القيادة المصرية بتمهيدهم للديمقراطية والانتقال نحو الإصلاح السياسي، ولكنهم فشلوا في هذا الاختبار.

وبيّن مركز كارنيجي للسلام إن نتائج الانتخابات لن تكون ذات مصداقية كبيرة داخل أو خارج مصر بسبب افتقادها التام إلى الشفافية والمخالفات واسعة النطاق والعنف، الذي كان سمة عملية التصويت وعمليات فرز الأصوات، كما أدانت المؤسسة القيود المفروضة على التغطية الإعلامية.

٧- تصدير الغاز لإسرائيل

اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل:

يتم تصدير الغاز المصري لإسرائيل بموجب اتفاقية وقعتها مصر مع إسرائيل عام ٢٠٠٥، يتم بمقتضاها تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل، وتتضمن الاتفاقية تصدير مصر لإسرائيل ١.٧ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لمدة ٢٠ عاما، بثمن يتراوح بين ٧٠ سنتا و١.٥ دولار للمليون وحدة حرارية بينما يصل سعر التكلفة ٢.٦٥ دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة ٣ سنوات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨، ويمتنع تغيير الأسعار المتفق عليها لمده ١٥ سنة، والجدير بالذكر أن مصر بهذه الاتفاقية تؤمن قرابة ٤٠٪ من احتياجات إسرائيل من الغاز. وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا كبيرا من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج وتقديم طلبات إحاطة.

ويمتد خط أنابيب الغاز بطول مائة كيلومتر من العريش في سيناء إلى نقطة على ساحل مدينة عسقلان جنوب السواحل الإسرائيلية على البحر المتوسط. وشركة غاز شرق المتوسط، المسؤولة عن تنفيذ الاتفاق، هي عبارة عن شراكة بين كل من رجل الأعمال المصري حسين سالم، الذي يملك أغلب أسهم الشركة، ومجموعة ميرهاف الإسرائيلية، وشركة أمبال الأميركية الإسرائيلية، وشركة بي تي تي التايلندية، ورجل الأعمال الأميركي سام زيل.

وفي ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨ حكمت محكمة القضاء الإداري المصرية بوقف قرار الحكومة بتصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وذلك في الدعوى المرفوعة من السفير إبراهيم يسري المحامي، إلا أن الحكومة المصرية قدمت طعنًا لإلغاء الحكم للمحكمة الإدارية العليا التي قضت بإلغاء حكم المحكمة الإدارية، وتقدمت الحكومة المصرية بطعن على الحكم الصادر بوقف القرار، وفي ٦ يناير٢٠٠٩ قضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في مصر، للمرة الثانية، في جلستها باستمرار تنفيذ الحكم السابق إصداره منها والذي قضى بوقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل بأسعار تقل عن الأسعار العالمية وقيمتها السوقية وإلزام الحكومة بتنفيذ الحكم بمسودته، وذلك على اعتبار أنه ينتقص من السيادة الوطنية ومصالح مصر.

وفي ٢ فبراير٢٠٠٩: قضت المحكمة الإدارية العليا بوقف تنفيذ حكم القضاء الإداري بمنع تصدير الغاز المصري لإسرائيل، وقبلت الطعن الذي تقدمت به الحكومة لإلغاء الحكم. وقالت في أسباب حكمها[٤]. «إن قرار بيع فائض الغاز إلى دول شرق البحر المتوسط، ومنها إسرائيل، صدر من الحكومة بوصفها سلطة حكم، في نطاق وظيفتها السياسية، مما يدخل في أعمال السيادة التي استقر القضاء الدستوري والإداري والعادي على استبعادها من رقابته». وفي٢٧ فبراير٢٠١٠: قضت المحكمة الإدارية العليا (الدائرة الأولى موضوع) برئاسة المستشار محمد الحسيني رئيس مجلس الدولة، بعدم اختصاص القضاء بنظر الطعن على قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، باعتباره عملاً من أعمال السيادة. وأيضا قررت المحكمة وقف تنفيذ قراري رئيس مجلس الوزراء ووزير البترول بتصدير الغاز إلى إسرائيل الخاص بمدة التصدير والسعر المربوط له، لعدم تضمنيهما آلية للمراجعة الدورية لكمية الغاز

المصدَّرَة، وأسعاره خلال مدة التعاقد، وإلغاء سقف الاستشارة للبترول الخام عند حد ٣٥ دولارًا. وطالبت المحكمة بمراجعة أسعار التصدير طبقًا للأسعار العالمية، وبما يتفق مع الصالح العام المصري، ويعتبر هذا الحكم نهائي وغير قابل للطعن عليه بأي طريقة من طرق الطعن.

علاقة جمال وسالم بتصدير الغاز المصري لإسرائيل:

نشرت «الجريدة» الكويتية، وثائق تكشف خفايا صفقة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، التي وقعت عام ٢٠٠٥، مؤكدة أن الصفقة تمت برعاية مباشرة من جمال مبارك نجل الرئيس السابق حسني مبارك، مقابل عمولة ٢.٥٪ من قيمة العقد البالغ ٢.٥ مليار دولار أمريكي .واستندت تفاصيل الصفقة، كما نشرتها الصحيفة، إلى المستندات المنسوبة إلى التنظيم السياسي السري في وزارة الداخلية، الذي كان يرأسه اللواء حبيب العادلي .

تشير الجريدة إلى أن الصفقة تمّت بين جنبات فنادق شرم الشيخ سراً، وبعيداً عن الحكومة المصرية، لتضمن عمولات ضخمة لنجلي الرئيس علاء وجمال، ورجل الأعمال القريب من عائلة مبارك حسين سالم ووزير البترول السابق سامح فهمي مقابل القبول بالشروط الإسرائيلية كاملة، وأن عمولات الصفقة التي تم التفاوض عليها مع الحكومة الإسرائيلية مباشرة كانت سبباً في خلافات حادة بين العائلة وحسين سالم بعد تجسسهم عليه من قبل تنظيم سري بـ«الداخلية»، وتأكدهم من خيانته لهم للحصول على نسبة أكبر من العمولات ما ترتب عليه شجار بين الطرفين .

وتشير الوثائق إلى أن أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني السابق جمال مبارك، ورجل الأعمال حسين سالم ووزير البترول سامح فهمي أتموا صفقة تصدير الغاز المصري لإسرائيل مقابل عمولة ٥٪ من قيمة العقد، بواقع ٢.٥٪ لحسين سالم و٢.٥٪ لسامح فهمي .

وبعد مفاوضات حول النسبة التي كان يتفاوض عليها جمال مبارك، وهي ١٠٪ تم إقصاء سامح فهمي من الصفقة، ليحل محله علاء مبارك بنسبة ٢.٥٪ مقابل إقناع شقيقه بإتمام الصفقة مقابل ٥٪ فقط.، وهو ما حدث في النهاية فحصل جمال مبارك على ٥٪

وحسين سالم على ٢.٥٪ وعلاء مبارك على ٢.٥٪.

وتقول الوثيقة الأولى المؤرخة بتاريخ ٥ يناير ٢٠٠٥ وموجهة من المقدم (ح.ص) إلى اللواء حبيب العادلي تحت بند «سري جداً» إنه «بناء على التكليف رقم ١١ بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠٠٥ بخصوص مراقبة السيد حسين سالم فقد تبين أنه اجتمع مع سامح فهمي وزير البترول السابق وشالوم كوهين المرشح لتولي منصب السفير بالقاهرة، خلال ذلك الشهر وإسحاق مزراعي مبعوث التفاوض الإسرائيلي، وتناقش المجتمعون حول صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل وقيمة العقد وقيمة عمولة الأطراف المشتركة في تنفيذ الصفقة وتسهيل إتمامها .

وبتفريغ التسجيل الصوتي بمعرفة الإدارة طبقاً للوثيقة، تبين أن سالم أبلغ كوهين ورفيقه الإسرائيلي بأن الجهات السياسية العليا وافقت بشكل نهائي على إتمام الصفقة كما هي مقترحة من الجانب الإسرائيلي، وبنفس القيمة، بشرط حصول جمال مبارك على نسبة ١٠٪ من قيمة الصفقة، وحسين سالم على ٥٪ وسامح فهمي على ٢.٥٪ من قيمة الصفقة.لكن إسحاق مزراعي اعترض على نسبة العمولة وقال: إن القيادة الإسرائيلية لن توافق بأي حال على هذه الصفقة، وقال إن الصفقة بالكامل مهددة بالإلغاء بسبب العمولة المطلوبة المبالغ فيها، وقال كوهين إن عمولة جمال مبارك مبالغ فيها، وإن الإدارة الإسرائيلية اعتمدت نسبة ٢.٥٪ لجمال مبارك، ونسبة ١٪ لحسين سالم ومثلها لسامح فهمي. لكن فهمي اعترض على نسبة العمولة التي اقترحها الجانب الإسرائيلي وقال: إن الصفقة مهددة بالإيقاف من جانب الإدارة المصرية، وقال: إن نسبة العمولة غير قابلة للنقاش لأنها ثمن بسيط مقابل الجهد الكبير الذي بذله جميع أطراف الصفقة لإتمامها سياسياً وإدارياً.

وقال سالم: إن نسبة العمولة ستقسم فيما بعد بين أطراف أخرى تم اختصارهم في شخص المتفاوضين، وأن هذه الأطراف ستتحمل المسؤولية الكاملة عن إتمام هذه الصفقة، ولن تتم إلا بتنفيذ شرط دفع العمولة المقترحة كاملة ودون مماطلة .وانتهى الاجتماع بعد أن طلب شالوم كوهين مهلة يومين لعرض الأمر على الجانب الإسرائيلي قبل الرد.

ويقول التقرير الثاني المؤرخ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٥ : إن حسين سالم وسفير إسرائيل إسحاق الجديد بالقاهرة شالوم كوهين ومبعوث التفاوض الإسرائيلي على تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل إسحاق مزراعي، اجتمعوا مجدداً وتناقشوا حول صفقة تصدير الغاز إلى إسرائيل وقيمة العقد وقيمة عمولة الأطراف المشتركة في تنفيذ الصفقة وتسهيل إتمامه.

وأبلغ كوهين سالم أن القيادة الإسرائيلية وافقت على دفع عمولة قدرها ٥٪ لحسين سالم مقابل إقناع جمال مبارك بقبول عمولة ٥٪ بدلاً من نسبة ١٠٪ المطلوبة، و١٪ لسامح فهمي .

وطلب كوهين ومزراعي من سالم بذل جهد لإتمام الصفقة بهذه النسبة. فرد الأخير بأنه متأكد من أن جمال مبارك سيرفض العرض، وأنه لن يتمم الصفقة إلا بعد الحصول على نسبة العمولة لأن الصفقة بالكامل تحت إشرافه شخصياً. لكن كوهين توسل إلى حسين سالم لكي يبذل جهوده لإتمام الصفقة بنسبة العمولة المقترحة .وانتهى الاجتماع بعد أن طلب حسين سالم مهلة ٧٢ ساعة للتفاوض لإبلاغهم بما وصلت إليه المفاوضات .

توبيخ جمال لسالم

وتقول وثيقة أخرى بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٠٥: اتفقت الإدارة الإسرائيلية مع حسين سالم على إقناع جمال مبارك بتخفيض النسبة التي سيحصل عليها إلى ٥٪ في المقابل سيقومون برفع نسبة حسين سالم إلى ٥٪ بعد أن كان مقرراً له الحصول على ١٪ فقط ، وهو ما اكتشفه جمال مبارك وأدى إلى قيامه بتوبيخ حسين سالم بشدة واتهمه بالطمع، أثناء اجتماعهم بشرم الشيخ بحضور علاء مبارك، وقال له جمال إنه مراقب، وإن كل اجتماعاته مع ممثلي الجانب الإسرائيلي هو على علم بها وأيضاً يعلم بأمر الاتفاق بزيادة نسبة عمولته مقابل تخفيض نسبة جمال.

وبعد أن انتهى جمال مبارك من توبيخ سالم لمدة تقترب من نصف ساعة، انصرف بعد أن أبلغه موافقته على إتمام الصفقة بالسعر والنسبة المتفق عليها، وطالبه بإبلاغ الجانب الإسرائيلي وتحديد ميعاد لتوقيع العقود وإتمام الصفقة. ثم انصرف جمال مبارك وعلاء

مبارك بالرغم من محاولات حسين سالم منعهما من مغادرة الفندق قبل الاعتذار له.

الحكم على سامح فهمي:

وفي ٢٨/ ٦/ ٢٠١٢ قضت محكمة جنايات القاهرة، برئاسة المستشار/ بشير عبدالعال، بالسجن المشدد ١٥ عاماً على كل من المهندس سامح فهمي وزير البترول الأسبق، وعزله من وظيفته في التهمة الثانية والثالثة وبراءته من التهمة الأولى، والمتهم الهارب رجل الأعمال حسين سالم، و٧ سنوات لمحمود لطيف وحسن محمد عقل، نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول والإنتاج سابقاً، ومحمود عامر، نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول لمعالجة وتصنيع الغازات سابقاً، وإسماعيل حامد إسماعيل كرارة، نائب رئيس الهيئة المصرية لعامة للبترول للتخطيط سابقاً.

كما قضت بالسجن ١٠ سنوات لمحمد إبراهيم يوسف طويلة، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات سابقاً، و٣ سنوات لإبراهيم صالح محمود، رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للبترول سابقاً، وتغريمهم متضامنين مليارين و٣٠٠ مليون و٣١٩ ألفاً و٦٧٥ دولاراً أمريكياً، ورد مبلغ ٤٩٩ مليوناً و٨٦٢ ألفاً و٩٩٨ دولاراً و٥٠ سنتاً، مقدراً بالعملة المصرية عن تاريخ ٣١ يناير ٢٠١١، مع عزل الجميع من وظائفهم، مع إلزام جميع المتهمين بالمصاريف الجنائية وعدم قبول الدعاوى المدنية، وذلك لاتهامهم بتصدير الغاز إلى إسرائيل بسعرٍ متدنٍ، والإضرار بالمال العام.

وكانت المحكمة المنعقدة بالتجمع الخامس شهدت إجراءات أمنية مشددة، كما غصت قاعة المحكمة بحشود إعلامية مكثفة، وحرص أهالي المتهمين وعلى رأسهم سامح فهمي على التواجد بقاعة المحكمة لانتظار سماع الحكم.

٨- معاملة مبارك لمعارضيه

كان الرئيس مبارك ذكياً في التعامل مع خصومة «من وجهة نظر أنصاره»، فاستطاع أن يكمم أفواههم،ولم يتأتى هذا عن طريق العنف - وإن كان يستخدمه مع القوى الدينية والمتشددين منهم فقط - ولكن عن طريق تبنى نهجا غاية في المهارة على مدار الثلاثة عقود الذي تولى فيهم الحكم، فقد سمح بوجود معارضة ولكن بلا أنياب من المفكرين الليبراليين والمناهضين لسياساته، هذا بالنسبة للمعارضين الليبراليين، أما بالنسبة

للإخوان المسلمين، فقد خلق منهم فزاعة للشعب المصري وللدول الغربية فأظهرهم على أنهم جماعة من المتشددين دينياً ويتسمون بالعنف ووجودهم يعد تهديدا على أمن واستقرار البلاد حتى يبرر هيمنه الدولة البوليسية - وللأسف كانت هذه هي الحقيقة، بل وأكثر من ذلك بكثير، ولم نكتشفها إلا بعد تولي الإخوان حكم مصر-وكان باستطاعته تقديمهم لمحاكمات عسكرية والزج بهم في السجن لسنوات طوال، وبذلك سيكون قد قضى عليهم نهائياً، ولكنه لم يكن يريد ذلك، وإنما كان يريد دولة بوليسية قوية ومتجبرة لحمايته هو وعائلته، فاستغل الإخوان المسلمين واتجاههم الديني لتبرير هدفه السامي-من وجهة نظره- ولم يكن يعرف أن هذه الهيمنة والسيطرة ستكون السبب في نهايته وليس لبقائه.

فهذا بالنسبة لليبراليين المعارضين والإخوان المسلمين، وتجاهل تماماً ثمرة هذا الشعب وقوته الحقيقية على مر العصور، ألا وهم الشباب المصري. فهذه القوة الكامنة بداخل الشباب لم يكن مبارك يفكر بها ولم يدرك عنها شيئاً ونسى أو بمعنى أدق تناسى أن الشباب هم دائماً من يغيرون الواقع وبالتالي التاريخ، ويحددون معالم المستقبل، وهذا ما كان فهؤلاء الضعفاء والصغار من وجهة نظر قادة مصر، هم من فجروا تلك الثورة التي أصبحت فخر للعالم كله.

وكان من أكثر الأشياء التي تستفز مشاعر المصريين هي مكانة المواطن المصري التي انحدرت انحداراً شديداً، ففي الماضي القريب كان للمصري مكانة عالية ورهيبة وسط العالم ولأي مصري يسافر بالخارج يكفيه شرفاً أن يعلنها على الملأ أنه مصري، ولكن في الفترة الأخيرة أصبحت كلمة مصري كلمة مهينة وأصبحنا شعباً ينتمي لدولة حقيرة، وفي التفكير عن السبب، نجد أن حكوماتنا كانت هي السبب الرئيسي في ذلك فكانت تعلي من مصالح الشعوب الأخرى على مصالح أبناء مصر، وعند حدوث أي مشكلة لمصري في الخارج وعند لجوءه للسفارة المصرية لتساعده في محنته مثلما تفعل كافه سفارات العالم برعاياها تجد التجاهل واللامبالاه هو رد الفعل المقابل من جانب السفارات المصرية، وهذه تعد أحد أهم الأسباب في تهميش بل واحتقار المواطن المصري.

كانت الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير جاءت عن طريق الموقع الالكتروني الفيس بوك Face book وتحديداً على صفحه «كلنا خالد سعيد» وكان ذلك يوم ١٠ يناير أي قبل ١٥ يوم من اندلاع ثورة ٢٥ يناير ،حيث دعا الشاب وائل غنيم مؤسس الصفحة الشعب المصري إلى النزول للشوارع والميادين لعمل مظاهرات احتجاجية في ٢٥ يناير تطالب فيها بإلغاء حالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية وبوضع حد أدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه وصرف إعانة للبطالة وحل مجلسي الشعب والشورى ووضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ، كما طالبوا بتعديل الدستور ليحظر ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين.

ووصلت الدعوة لأكثر من ٧٥٠ ألفا ، وأكد أكثر من ٦٢ ألف مشاركتهم في هذا اليوم وهو العدد الذي يتزايد بشكل كبير ، وهى الدعوة التي أيدتها حركة «٦ إبريل» وحركة «شباب من أجل العدالة والحرية» وحركة «كفاية» ومجموعات كبيرة من الصحفيين والمحامين وقوي سياسية مختلفة، ووقفوا جميعاً على قلب رجل واحد وذلك للمطالبة بمعاقبة كل من تسبب في مقتل خالد سعيد ومقتل السيد بلال وغيرهم ممن قُتل أو عُذب على أيدي رجال الشرطة.واقترح البعض أن تكون التظاهرة يوم الجمعة ٢٨ يناير لأن هذا اليوم يعد أجازة رسمية في كافة لمؤسسات والهيئات سواء الحكومية أم الخاصة وبالتالي سيكون من المتوقع تجميع أكبر عدد ممكن من المتظاهرين ، وأيد البعض الآخر أن يكون يوم التظاهرات هو يوم الثلاثاء ٢٥ يناير واختيار هذا اليوم لم يأت صدفة ولا هباءً فكان له مغزى ورسالة حيث كان هذا اليوم هو عيد الشرطة، والمقصد من هذا أنه وفي هذا اليوم يجتمع فيه رئيس الجمهورية مع وزير الداخلية وكبار رجال الشرطة المصرية ، ويتباهون جميعاً بالإنجازات التي قام بها جهاز الشرطة في عام مضي ، ويقوم رئيس الجمهورية بتسليم الميداليات والدروع والنياشين وشهادات التقدير والمكافآت المالية لشهداء الشرطة وأطالها ، والعلة من اختيار يوم عيد الشرطة يوماً للتظاهرات هو أنه وبدلاً من أن يحيي الشعب رجال الشرطة وتهنئتهم بعيدهم ، يتم التظاهر ضدهم والمطالبة بإقالة حبيب العادلي وزير الداخلية .

وفي ظل هذا التخطيط من جانب هؤلاء الشباب ومحاولتهم لإحداث تغيير ولو بسيط في الأوضاع المتردية في الدولة، كان هناك عدد من المتشائمين والقائلين بأنه لا جدوى من هذه المظاهرات فكم من مرة قامت فيها مظاهرات واعتصامات بالأيام

والشهور أحياناً ولا من مجيب لهم ،وقد يكون معهم بعض الحق من وجهة نظرهم فما مر به الشعب المصري من نكسات وسقطات لا حصر لها بسبب حكامها، كان يستوجب حينها استقالة جميع أفراد الحكومة ورئيس الجمهورية ومحاكمتهم جميعاً ، وحينها قامت العديد من المظاهرات والاعتصامات ولم يستجب لهم أحد والأمثلة على ذلك كثيرة منها: بعض حوادث الإرهاب التي لم يستطع الأمن المصري أن يحل ألغازها كحادثة الأقصر وشرم الشيخ ، و بعض الحوادث التي تمس الفتنة الطائفية في الدولة والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين والتي لم يستطع الأمن أيضاً فك طلاسمها وكان آخرها التفجير الذي حدث أمام كنيسة القديسين بالإسكندرية ليلة رأس السنة بعد حلول عام ٢٠١١ بعشر دقائق والتي راح ضحيتها العشرات من المسيحيين والمسلمين على السواء، والتي ثبت بعد ذلك أن المخطط لهذا الحادث هو جهاز أمن الدولة، وذلك لتبرير تمديد قانون الطوارئ. وكذلك تصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل وعدم احترام أحكام القضاء ولا سيادة القانون.ووردت تحريات ومعلومات كثيرة عرضت على مبارك ولكنه تجاهلها، مثلاً. عمر سليمان نائب الرئيس ورئيس المخابرات السابق قال في التحقيقات التي جرت معه عقب الثورة: إنه كانت هناك معلومات كثيرة جداً منذ أكتوبر ٢٠١٠بخصوص الاتصالات بين الشباب والمعارضة وحركة كفاية وحركة ٦ إبريل علي الفيس بوك وتويتر يعبرون فيها عن ضرورة عمل شيء لتغيير الوضع الحالي، كما أن السفارة الأمريكية بدأت ومنذ ٢٠٠٥برنامج « الديمقراطية والحكم الرشيد » والذي بمرور الوقت بدأت ميزانيته يتم تخصيصها بعيداً عن أعين الحكومة المصرية، وكان يتم تدريب الشباب في أمريكا وبولندا والأردن علي كيفية القيام بالمظاهرات وأساليب الاحتجاجات والتجمعات، كما كان هناك اجتماع شهير يوم ٢٠ يناير حضره عدد من المسئولين للتحذير من يوم ٢٥ يناير لكن بلا فائدة .